التَّضامر ومستقبل البيوتيقا

الدكتور نضال البغدادي

مقدمة

ربَّما يمكننا وصف مجال التَّفكير الفلسفي بكونه طباقي، وما نعنيه بالطباقيَّة هنا هو الانفتاح على إمكانية رؤية الأشياء والأفكار بمستويات متعدَّدة، كأنَّها طبقٌ يفضي إلى طبق. إذ كلَّما أمعن العقل الفلسفي بالتأمل أكثر تراءت له مستويات جديدة، وأوجه أخرى، وأبعاد مضمرة قد يصعب على غير العقل الفلسفي استشفافها.

لا ينطلق النَّظر الفلسفي إلى الأبعاد الأخرى من فراغ، بل من منطلقات نظريَّة سبق أن اكتُشفت وجرى التفكير فيها وربما اختبارها. ولهذا، فعندما تتحرَّك عمليَّة سبْر الأغوار المعرفيَّة فلسفيًّا، فهي تكون –في غالب الأحيان– على بيِّنة قبليّة، من وجهة السَّير والمسار المختار للوصول لتلك الوجهة.

وفي ضوء هذه الفكرة، فإن مفهومًا فلسفيًّا جديدًا كالتَّضامر، ساعد في إعطاء بعض الأجوبة، قد يُمكننا من خلالها استشراف طبقة مضمرة من المفهوم المُظهر للبيوتيقا.

إن ورقتنا هذه ستسعى للنَّظر إلى البيوتيقا بمنظار التضامر، قاصدين من وراء ذلك، بذل الجهد للوصول إلى بُعدٍ آخر للنَّظر الفلسفي المعاصر.

لفعل ذلك، علينا أن نمهِّد – بإيجاز– للتحدُّث عن الأداة التي سنستخدمها في البحث، وهي مفهوم التَّضامر، ثمَّ نوظِّف هذه الأداة في محاولة لحل الإشكاليات المتعلقة بالبيوتيقا.

التعرّف إلى التَّضامر

الإضمار في اللُّغة: هو إخفاء الشَّيء [1].

والمُضمر هو المستتر استتار أصالة[2].

أمَّا معناه الفلسفيّ الاصطلاحي، فهو –كما أراه– يتركب من دلالتين لا متماثلين:

الدَّلالة الأولى: التَّساتر، وهو أن يستر شيئًا مُظهرًا شيئًا آخر مُضمرًا.

الدَّلالة الثانية: التَّكاشف، وهو أن يكشف شيئًا مُظهرًا وجود شيء آخر مضمرًا.

وهذا يعني أنَّه كما يُفهم من لفظة التَّضامر الدَّلالة على السَّتر، فيجب وفي الوقت ذاته أنْ يُفهم أنَّها تدل على اللاسَّتر.

لو قيل: هذا الجبل كبير، فالمنطق الاعتيادي يوجِّه التَّفكير نحو مفهوم كبرانية الجبل الظاهره، أما المنطق التَّضامري، فيتجاوز من فوره التفكير الاعتيادي إلى ما وراءه ليركز على وجود ما هو أكبر منه وما هو أصغر.

إنَّ الإضمار بهذا المعنى الاصطلاحي، هو مفهومٌ عام يلازمُ الأشياء والمفاهيم وحتَّى الألفاظ ملازمة اعتبارية، بحيث لا يخلو شيء أو مفهوم أو لفظ منه على الإطلاق. فـ"يضمر" تعني أنَّ المفهوم أو النَّظرية أو الشَّيء أو اللفظ يخفي على وجه الإلزام معنىً أو أمرًا آخر لا يماثل ما هو مُظهَر منه.

التَّضامر نمط تفكير لا يقف عند حدود الدلالة المألوفة أو المسلَّم بها، بل يتخذ من الدلالة المظهرة دكَّة يرتقي عليها إلى ما وراءها، أو يعدّها بابًا ينفذ من خلاله إلى ما بعدها.

1- المعجم العربي الأساسي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، (1408هـ/ 1988م)،ص 776.

2- انظر: د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، (1418هـ/1998م)، ص146- 147.

التعرّف إلى البيوتيقا

البيوتيقا، وكما عرّفها "دافيد روا" مدير مركز البيوتيقا بمونريال هي «الدّراسة متعدّدة الاختصاصات لمجموعة الشّروط التي يفرضها التّسيير المسؤول للحياة البشريّة (أو للشّخص البشريّ) في إطار التّطوّرات السّريعة والمعقّدة للمعارف وللتّقنيات البيوطبّيّة»(3).

إنَّها الدراسة الفلسفيَّة للجدل الأخلاقي الذي أوجده التقدُّم الكبير في علوم البيولوجيا والطب. فهي تهتم بالمسائل الأخلاقية التي برزت في العلاقات بين علوم الحياة، التكنولوجيا الحيويّة، الطب، السياسة، القانون، الفلسفة واللاهوت(4).

استعمل لفظ بيوتيقا(bioethics)لأوَّل مرَّة سنة 1970 من قبل العالم الأمريكيّ في طبّ السرطان فان رانسيلاير بوتار (Van Rensselaer Potter) في مقال عنوانه: "البيوتيقا علم البقاء" (Bioethics, science of survival). وهو ما يدعو إلى إبداع اختصاص جديد يبحث في البيولوجيا والقيم الإنسانيَّة معًا. ومع ذلك، فإنَّ البيوتيقا، باعتبارها مجالا في التفكير، كانت قد نشأت سنة 1945 خلال دعوى نورمبارغ (Nuremberg) القضائيّة المكلّفة بمحاكمة تجارب النازيّين الطبيّة[5].

وإذا كنَّا هنا لسنا بصدد تتبُّع هذا المصطلح من حيث النَّشأة التَّاريخية التي قد تعود – فيما يرى بعضهم– إلى سنة 1945م خلال دعوى نورمبارغ (Nuremberg) القضائيّة المكلّفة بمحاكمة تجارب النازيّين الطبيّة، لما لذلك من اغفال عن مواقف سابقة كتلك التي أطلقها أبوقراط في اليونان القديمة التي طالب فيها الأطباء بأن "لا يؤذوا" قبل كل شيء، أو دعاوى دينية لاحقة تعود إلى قرابة الألف عام، حرَّمت الإجهاض إلا فى حالة يشكِّل الجنين فيها خطرًا على حياة الأم. لأسباب أخلاقَّطبيَّة، فإنَّ البيوتيقا كما هو واضح من مضمون المصطلح تمثِّل المجال الفكريّ المقترن بتقنيات الطبّ الحيويّ الحديثة الهادفة إلى التوفيق بين البحث العلميّ واحترام الكرامة البشريّة.

إنَّ وصف البيوتيقا بأنَّها "مجال فكريّ" يختلف عن وصفها بـ"الأخلاق" كما نبَّه على ذلك غير واحد من الباحثين[6]، لما تتسم به الأخلاق من قطعيات يقينية مقابل المجال الفكري الذي يتموقع في مجال الاحتمالات الممكنة. وإن كنت لا أرى تناقضًا من حيث إنَّ كلاًّ منهما يدلُّ على مستوى معرفي يختلف عن المستوى الآخر.

3- مقال: البيوطيقا: سلطة التّقنية وتنافر القيم، رجاء بن سلامة، الأربعاء، 2 ديسمبر، 2009، موقع: حصاد، رابط المقال: http://vf11.blogspot.com/2009/12/blog-post_1383.html

4- مقال: البيوطيقا: الحتمية الأخلاقية لاختفاء الله!، نبيل فياض، السبت 2 كانون الثاني (يناير) 2010، موقع: الأوان.

5- من مقال منشور باللغة الفرنسية، البيوطيقا سلطة التقنيّة وتنافر القيم، ترجمة: مصطفى القلعي، رابط المقال: http://souad-anfal.blogspot.com/2011/05/1.html

6- انظر: البيوطيقا، مجموعة من الكتاب، البترا للطباعة والنشر، 2010.

التَّضامر والبيوتيقا

البيوتيقا مصطلح ذو دلالة فكريَّة معيَّنة – كما بيَّنا– لكنَّه وفق معايير نظريَّة التَّضامر؛ عبارة عن شيء. ولمَّا كان مبدأ التَّضامر ينصُّ على أنَّ "كل شيء يضمر لا مثيله بدلالة محددة" فإن البيوتيقا تضمر لا مثيلها.

وما يعنيه ذلك، هو أنَّ البيوتيقا كلفظ يدلُّ على مفهومه المظَّهر المتداول، وهو في مظهريته هذا محلّ إشكالات لا تزال تشغل الأطبَّاء والباحثين والفلاسفة والحقوقيّين والناس العاديّين كذلك، إذ إنَّ تطوُّر علوم الحياة السَّريع أثار أسئلة أخلاقيَّة ومجتمعيَّة حول حدود تدخُّلات الإنسان في مواضيع حسَّاسة من قبيل:

1–الإنجاب والتَّحكُّم فيه، ومدى مشروعيَّة الإجهاض والتَّبرُّع أو الإتجار بالسَّائل المنويّ واقتراض الرَّحم، ومدى مشروعيَّة.

2– مدى مشروعيَّة إخصاء المعاقين والمرضى النَّفسانيّين.

3–نقل الأعضاء وتبعاته وشروطه، وواقع الإتجار بها في الكثير من البلدان.

4–إشكاليَّة تطبيق قوانين الملكيَّة وإثبات البراءات فيما يخصُّ علم الوراثة.

5–التَّجريب على الأشخاص.

6– الاستنساخ البشريّ لغايات شتَّى.

7–القتل الرَّحيم، والمساعدةعلى الانتحار.

8–عمليَّات التَّجميل التي لا يقصد منها تدارك العيوب أو التَّشوُّهات، بل الاستجابة إلى رغبات الأشخاص، وإدامة الشَّباب.

9– الإفراط في تطبيب الذَّات البشريَّة، والإفراط في اللُّجوء إلى العلاج الكيمياويّ النفسيّ، وما إلى ذلك.

هذه هي الدلالة المظهرة للبيوتيقا، وهي تضمر دلالة لا تماثلها، ليس بالضَّرورة أن تكون مضادَّة أو نقيضة بل مختلفة عنها.. ومَثل هذا كمثل قولنا: إنَّ زيدًا بوجوده يدل على ذاته كإنسان، وفي الوقت نفسه هو يدل على وجود ما لا يماثله من بني الإنسان في الشكل والعرق والتفكير... فاللامثيل هو الاحتمالات الممكنة التي قد تكون مكافئة أو نظيرة للمثيل، واللامثيل هو المُضمر للمثيل.

بهذا المعنى تضمر البيوتيقا بيوتيقا لا تماثلها، ومن محاولتنا لاكتشاف تلك البيوتيقا المضمرة، سيكون من الممكن معرفة بعض الإجابات غير المتوقّعة عن البيتويقا ولا مثيلتها معًا.

إنَّنا نحاول هنا أن نسلك مسلك القاعدة القائلة: "بضدّها تعرف الأشياء" لكننا لن نستعين بالضد لعدم وجوده، بل سنستعين باللامثيل، وقد يصح أن نقول هنا: "بمضمرها تعرف الأشياء".

إنَّ اللامثيل في فلسفة التضامر لا يُعد ضدًّا بالمعنى الدقيق، لسببين:

أولهما: أنَّه ليس نفيًا للمثيل.

وثانيهما: أنَّ اللامثيل من مرتبة أو مستوى مفهومي أو وجودي يختلف عن مرتبة أو مستوى المثيل سواء من حيث المفهوم أو الوجود، وهذا يجعلنا نصِفُ العلاقة بين المستوى الذي يوجد فيه المثيل والمستوى الذي يوجد فيه اللامثيل بالتناظر. أي أنَّه ليس ضد المثيل لأنَّه ليس من مرتبته من حيث المفهوم أو الوجود.

على سبيل المثال، لو قال قائل: إنَّه رأى في المنام لبنًا لونه أحمر، ومعلوم أنَّ اللبن لونه أبيض دائمًا، فاللبن الأحمر هو لا مثيل اللبن الأبيض وليس نقيضه، لأن اللبنين من مرتبتين مختلفتين من مراتب الوعي: اللبن الأبيض من مرتبة الوعي في حالة اليقظة، واللبن الأحمر من مرتبة الوعي في حالة النوم.. أو أنَّ اللبن يختلف من حيثية مرتبة الوعي واللاوعي، هو في الوعي أبيض لأنَّه مرتبط بواقع موضوعيّ يتَّسم بالثَّبات الفيزولوجي، وهو أحمر في اللاوعي لأنَّه مرتبط بواقع ذاتي يتسم باللاثبات الفيزولوجي.

وفي حالة البيوتيقا، وإذا أردنا أن نَعرف لا مثيله فعلينا أن نعرف المستويات الرَّئيسة التي يتعامل معها التَّضامر. وتلك المستويات هي: الدِّين الفلسفة العلم.

نلحظ في هذا الترتيب توسُّط الفلسفة بين الدِّين والعلم، والأمر عندنا على هذه الصورة لما نراه من أنَّ الفلسفة قابلة للتَّعاطي أو التَّداخل مع العلم من جهة، ومع الدِّين من جهةٍ أخرى. فهي ربَّما تكون كما قيل: بنت الدِّين وأم العلم.

إنَّ "البيوتيقا" مشتقَّة من حيث الأصل التَّاريخي من ثنائية (فلسفة – علم)، وهذا يؤدِّي إلى القول بوجود ثنائية (فلسفة–دين).

بتعبير آخر: إنَّ اللامثيل للبيوتيقا يتموقع في مستوى فكري يستشرف الظَّواهر الدينيَّة التي تقابل الظَّواهر العلمية للبيوتيقا.

إنَّنا نعتقد بأنَّ التَّناظر بين الظواهر التكنو علمية وبين الظَّواهر الدِّينية وانعكاساتها في مرآة التفكير الفلسفي، هو تناظر حتمي، والحتميَّة هنا ليست من نمط الاقتران السَّببي بقدر ما هي من نمط التقابلات الوجودية المفروغ منها بالضَّرورة. لا يمكن أن نتجاهل وجود أي نمط من تلك الظواهر مهما كانت الحجج التي يمكن أن تساق لتبرير ذلك التَّجاهل، لأنَّها بالتَّأكيد ستلقى حججًا مضادة تكافئها في النَّزعة الدوغمائية، فيتوقفان أمام مرآة العقل وبينهما منطقة محرَّمة تُصفى في الحسابات غير المتوقعة. وهذا يعني أنَّه سواء أنكر أحد الأطراف على الطَّرف الآخر وجوده، أو الغى مصداقيته، فإنَّ فعله ذاك لا يعدو

أن يكون محاولة لإرضاءِ الذَّات ليس إلا، فهو في إنكاره للآخر يتنكَّر للحالة الموضوعية الأكثر شمولًا، التي تؤكد وجود ما نفاه الطَّرف المخالف.

مهمتنا نحن، ليست المفاضلة بين الظَّواهر الدِّينية ممثلة بالوحي والمعجزات وما يمتدُّ منها من كرامات، سواء في المجالات المعرفية المتمثلة بالعلوم الغيبيَّة أو تلك المتمثِّلة بالقدرة على خرق القوانين الطبيعية المألوفة، وبين الظَّواهر التكنو علمية ممثلة في مختلف أنواع التّقنيات التي يتم تطويرها في المجالات التكنلوجية أو البيولوجية، وأيضًا مهمتنا ليست الانتصار لهذه على حساب ذاك، بل مهمتنا أن نتعامل مع الواقع بما فيه من ثلاثية كبرى افترضنا أنَّ وجودها واقع بفعل الضرورة في الحياة ، وهي ثلاثية: الدِّين والفلسفة والعلم، وافترضنا أنَّ تلك الثُّلاثية متقابلة تقابلاً تضامريًّا، بمعنى أنَّ كل واحد منها يضمر لا مثيله، بالتَّالي فإنَّ التَّناظر بين هذا الثُّلاثي من وجهة نظرنا هو تناظر حتميّ.

مما يترتَّب على هذا التَّناظر، إمكانية صياغة علاقات تضامريَّة، تمكّننا من معرفة البيوتيقا اللامثيلة، ومن ثمَّ التَّكاشف المتبادل بين البيوتيقا ولا مثيلها.

جدير بالذكر أنَّ التَّضامر يتضمَّن نوعين من العلاقات هما:

علاقة التَّضامر الذَّاتي: وتكون بين الشَّيء ونفسه.

علاقة التَّضامر اللاذاتي: وتكون بين الشَّيء وغيره.

وما سنفعله الآن هو صياغة علاقة تضامر ذاتي بين البيوتيقا ونفسها، لنكتشف مضمون اللامثيل في المستوى الآخر. ثم ننتقل إلى التَّضامر اللاذاتي لتكون العلاقة بين البيوتقيا المعروفة في ثنائية (فلسفة–علم) وبين البيوتيقا في ثنائية (فلسفة–دين).

التَّضامر البوتيقي الذَّاتي

علاقة التَّضامر الذاتي بالرموز هي:

أ ا| لا أ ← د

حيث إنَّ:

أ : رمز المُظهر أو المثيل

ا|: رمز التضامر الذاتي

لاأ: رمز المضمر أو اللامثيل

د: رمز الدلالة المحدّدة وهي قاعدة الاقتران بين المثيل ولا مثيله.

بالتَّعويض في هذه الصيغة تصبح العلاقة بالشكل:

البيوتيقا ا| لا البيوتيقا ← الفلسفة

وتقرأ بالشكل:

البيوتيقا تضمر لا مثيلها بدلالة الفلسفة (لأنَّ الفلسفة القاسم المشترك بين الثُّنائيات).

والآن: ما هو لا مثيل البيوتيقا؟

هذا السُّؤال يجب أن يُطرح بطريقة أخرى أقل تجريدًا فيكون: إذا كانت البيوتيقا هي مجال التَّفكير في القضايا المتعالقة بين التقنيات الطبيَّة الحديثة واحترام كرامة الإنسان، فما البيوتيقا النظيرة لها في المجال الدينيّ؟ ما القضايا الموجودة في الدِّين التي يمكن أن تولّد مجالًا تفكيريًّا نظيرًا؟

هناك الكثير من الأمثلة عن ظواهر خارقة أو إعجازية تتحدَّث عن التَّأثير في عملية الخلق، كخلق عيسى من غير أب أو الدعاء بالشفاء من العقم، أو تحسين الخلقة، لكن هذا ليس هو المهم.. المهم في هذا الجانب هو القدرة الإعجازية على تحقيق أي شيء، وبالتَّالي القدرة على تحسين النَّسل بأن يكون المولود ذكرًا مثلا، أو قويًّا أو ذكيًّا أو صالحًا أو حتى جميلًا.. هناك إمكانيَّة للتدخُّل بقوَّةٍ روحيَّة لمنح أجنَّة خصائص معيَّنة، وبالمقابل هناك إمكانيَّة لتشويه أجنَّة بأن تولد ضعيفة أو غير نافعة أو حتَّى مصابة بعاهات معينة، في عملية تُسمَّى باللعنات وما إلى ذلك.

الفكرة هنا، أنَّ إمكانية التَّحسين في المستوى العلميّ التي قد تشوبها شائبة التدخل البشريّ، لها ما يناظرها في المستوى الديني. صحيح أنَّ المُستوى العلميّ يرى آثاره الجميع، بينما المستوى الدِّيني لا يراه إلا المؤمنون به فحسب إمّا تصوّرًا أو تصديقًا، إلا أنّ ذلك لا يؤثِّر في النَّظرة الفلسفية بشيء. إذ إنَّ نظرتنا تنطلق من مسلّمة الوجود الموضوعي للعلم والوجود الذاتي للإيمان، ولا تدخل في سجالات التكذيب والتكذيب المضاد.

إنَّ النموذج الدينيّ للتدخل في التحسين، يثير التساؤلات ذاتها التي تثيرها البيوتيقا العلميَّة – إذا جاز التعبير– إذ أين العدالة في وَهب بعض الأشخاص المصابين بالعقم أو العاهات؛ الأجنَّة أو الشِّفاء دون البقيَّة الباقية من الناس؟ ولو كان الجنين الموهوب مقترنًا بالصلاح– أي كان جنينًا محسّنًا– ألا يعطيه ذلك أفضيلة ليست لغيره من أقرانه؟ إن كان بالإمكان هداية البعض فلم لا يكون للجميع؟ ثم ترتقي التساؤلات إلى ما قبل هذه المرحلة الإعجازية إلى مرحلة الخلق الأولى، إذ أين العدالة في أنَّ زيدًا يولد سليمًا معافىً وعمر يولد سقيمًا عليلًا؟ أفلا يحدث الخلق بعلم الله وإراداته؟ فلم التفضيلات القبلية؟ وعلى أي أسس أو معايير تتم؟

إنَّ الغاية من هذه التساؤلات هو الإشارة إلى وجود نموذج آخر من البيوتيقا يمكن أن يتلمَّسه النَّظر الفلسفي، وهي بيوتيقا دينية –إذا جاز التعبير– في مقابل البيوتيقا العلمية التي أشرنا إليها. بهذا يمكن إعادة صياغة علاقة التَّضامر الذاتي للبيوتيقا بالشَّكل الآتي:

(البيوتيقا العلميَّة تضمر البيوتيقا الدينية بدلالة النَّظر الفلسفي).

إذن، البيوتيقا الدينيَّة هي لا مثيل البيوتيقيا العلمية، وهما بيوتيقتان غير متضادتين بل لا متماثلتين، وهذا الفهم مهم في فلسفة التضامر، لكونه يحاول أن ينساب بالتفكير من التوقّف عند الشَّيء بحد ذاته، إلى تعالق الشيء مع ذوات أخرى موجودة معه وجودًا متضامرًا.

إنَّ استنباطنا لمفهوم البيوتيقا الدينيَّة لينسجم تمامًا مع قانون التَّضامر الأوَّل وهو القانون المُسمَّى بـ"قانون تضامر الوجود" الذي ينصُّ على: " إذا وُجِدت شيء في احد مرتبتان لا متماثلتين فإنَّه يدل على وجود لا مثيله في المرتبة الأخرى".

إنَّنا يجب أن نؤكِّد هنا، بل نشدد على أنَّنا لا نسعى للتوفيق بين العلم والدين، من خلال إيجاد توافقات معيَّنة، فهذا ليس من شأننا، وهو خارج سياقات نظرتنا الفلسفيَّة. إنَّ السَّبب وراء اعتمادنا للدِّين كركن أساسي من أركان الثلاثيَّة المعرفيَّة التي نقول بها، هو أنَّ الدِّين متأصِّل في النَّزعة الإنسانية، رافقه من حالته البدائية واستمرَّت معه حتى وصل إلى أرقى الحضارات المتمدِّنة، ولا نتوقع أن ينتفي وجوده يومًا من الأيَّام من بين ظهراني البشريَّة، إنَّه شيء متأصِّل في جوهر الحياة. فبغضّ النَّظر عن موقفنا منه هو موجود في الحياة الإنسانيَّة وفاعل فيها بشكلٍ أو بآخر لذا لا يمكن تجاهله كما سبق أن أشرنا.

نخلص إلى أنَّ التَّضامر الذَّاتي يدلُّ على وجود بيوتيقا أخرى وهي البوتيقا الدينيّة.

التَّضامر البيوتيقي اللاذاتي

الصِّيغة الرَّمزيَّة لعلاقة التَّضامر الذَّاتي هذه هي:

أ ا|ا ب ← د

حيث ان:

أ : البيوتيقا العلمية (إشكالية الأبحاث العلميَّة الطبيَّة تجاه الكرامة الإنسانيَّة).

ب: البيوتيقا الدِّينيَّة (إشكالية الخوارق الدينيَّة تجاه العدالة في المجتمع الإنساني).

د: الفلسفة (بوصفها المجال الفكري المشترك).

وتقرأ هذه العلاقة بالشَّكل الآتي:

البيوتيقا العلمية تتضامر تتضامرًا لا ذاتيًّا مع البيوتيقا الدينيَّة بدلالة التَّفكير الفلسفي.

لكي نستطيع أنْ نستفيد من علاقة التَّضامر اللاذاتي علينا أنْ نشير –بإيجاز– إلى قانون التَّضامر الثَّاني، وهو "قانون تضامر المعرفة".

هذا القانون ينصُّ على أنَّ: " إذا تضامر لا متماثلين تضامرًا لا ذاتيًّا فإن معلوم أحدهما يكشف تضامريًّا مجهول الآخر".

بتعبير أوضح: بما أنَّنا افترضنا أنَّ كلًّا من البيوتيقا العلميَّة والبيوتيقا الدينيَّة متضامرتان تضامرًا لا ذاتيًّا، فإن ذلك يعني أنَّ ما نعلمه من أحدهما يكشف ما نجهله في الآخر، وإزاء هذه الفكرة علينا أنْ نستحضر ما نعلمه من كلٍّ منهما مما هو خارج إطار الإشكاليَّة لكي يساعدنا في فهم الآخر، وهذا ما نزمع فعله – قدر المستطاع– في النُّقاط أدناه:

أوَّلًا: لم يحسم رجال الدِّين مواقفهم تجاه القضايا البيوتيقية، سواء فيما بين ممثلي الديانات السَّماوية الثلاث، أو داخل كل ديانة على حدة. والجدول المقارن المدرج يكشف عن مدى وطبيعة الاختلاف في المواقف[7].

7- الجدول مقتبس من مقال بعنوان: موقع البيوتيقا في إطار المعرفة المعاصرة، عمر بوفتاس، انترنت، رابط المقال: http://www.aljabriabed.net/n40_03bufta.htm. وانظر أيضًا: جوزيف معلوف، الأخلاق والطب، المكتبة البولسية، جوليه، لبنان، 1997،ص 179.

مواقف الديانات البيوتيقية	الكاثوليكية	البروتستانتية	الأرثوذكسية	اليهودية	الإسلامية
التَّلقيح الاصطناعي مع وجود متبرّع بالمني	مرفوض بشكل قطعي	مقبول للأزواج العاجزين عن الإنجاب بالطرق العادية	مرفوض	ممنوع بشكل كليّ	ممنوع
التَّلقيح الاصطناعي اعتمادًا على مني الزوج وبويضة الزوجة	مرفوض مع إمكانية التساهل	مقبول للأزواج العاجزين عن الإنجاب بالطرق العادية	مقبول	مسموح به مع وجود الضرورة الطبية	مسموح به
أطفال الأنابيب مع وجود متبرع	مرفوض	مقبول للأزواج العاجزين عن الإنجاب بالطرق العادية	مرفوض	ممنوع بشكل عام	ممنوع
أطفال الأنابيب اعتمادًا على مني الزوج وبويضة الزوجة	مرفوض مع إمكانية التساهل	مقبول	مسموح به شرط ألا تكون هناك أجنّة زائدة	مسموح به مع وجود الضرورة الطبية	مسموح به
الإعارة المجّانية للرَّحم	مرفوض بشكل قطعي	اختلاف الآراء حول المسألة	مرفوض بشكل قطعي	ممنوعة	ممنوعة
استئجار الرَّحم مع تعويض مادي للمرأة	مرفوض بشكل قطعي	مرفوض	مرفوض بشكل قطعي	ممنوع	ممنوع
هبة السائل المنوي	مرفوضة	مقبولة	مرفوضة	ممنوعة مع وجود استثناءات	ممنوعة
هبة البويضة	مرفوضة	مقبولة	مرفوضة	ممنوع بشكل كلي	ممنوعة
هبة الجنين	مرفوضة	مقبولة	مرفوضة	ممنوع بشكل كلي	ممنوعة
التلقيح من السَّائل المنوي بعد موت الزوج	مرفوض بشكل قطعي	مرفوضة من النَّاحية الأخلاقية تجنُّبًا ليتم الوليد	مرفوض	ليس ممنوعًا لكن يحذّر منه	مسموح به مع التأكد من أن الزوجة لقّحت بمني زوجها
تلقيح امرأة متقدِّمة في العمر	مرفوض	موقف متردِّد	مرفوض أو مقبول حسب الحالة	مسموح به إذا تم بين الزوجين	مسموح به إذا تم بين الزوجين
تجميد الأجنَّة	مرفوض	مسموح به إذا كان التجميد محددًا في فترة معينة	مرفوض	مسموح به	مسموح به إذا وافق الأعراف والأخلاق والدِّين مع تحمل الطبيب للمسؤولية
إتلاف الأجنَّة الزَّائدة أو المجمَّدة	مرفوض بشكل قطعي	مقبول	مرفوض	مسموح به	مرفوض
إجراء الأبحاث على الأجنَّة	مسموح بتلك التي تهدف إلى غاية علاجية	مقبول مع ضرورة وضع قواعد لإتلاف الأجنّة وعدم المتاجرة بها	رفض قاطع	مسموح به	مرفوض

التَّشخيص الوراثي قبل الزرع	مرفوض كليًّا لأنه يؤدي إلى التمييز بين الأجنة	مقبول في الحالات العلاجية	مرفوض	مسموح به	مسموح به في إطار هدف علاجي وغير انتقائي
التشخيص ما قبل الولادي للجنين	مسموح به شرط ألا يهدف إلى اكتشاف تشوّه فيه	مسموح به	مسموح به شرط ألا يقود إلى الإجهاض	يعالج الحاخام كل حالة على حدة	مسموح به في إطار هدف علاجي وغير انتقائي
فرز الحيوانات المنوية	مرفوض بشكل قطعي	آراء متضاربة حذرة	مقبول	مقبول في الحالات الجدية مثل التنويع الجنسي للأولاد	ممنوع
اختيار الأجنَّة لغايات تتعلق بتحسين النسل	مرفوض بشكل قطعي	أمر خطير وعبثي	مرفوض	مسموح به تبعًا للتعليمات الطبية	ممنوع

إنَّ هذا اللاحسم في البيوتيقا الدينيَّة يضمر الدلالة على اللاحسم في البيوتيقا العلميَّة، وهذا يعني أنَّه وفقًا لعلاقة التَّضامر اللاذاتي، متى تمكَّنت إحدى البوتيقتين من الإجماع، فبالإمكان توقُّع الإجماع في البوتيقا النظيرة.

والسُّؤال هنا: هل يمكن أن يتمَّ الحسم في البيوتيقا العلميَّة بالاتفاق على موقف قاطع مجمع عليه في هذه القضايا مستقبلًا؟

وفق قراءتنا لعلاقة التَّضامر، لا يمكن ذلك، بل العكس هو ما نتوقع أنْ يفرضَ نفسه على الواقع، إذ يفترض أنْ تتزايد شقّة الاختلاف، فالخلاف حول هذه القضايا سيظل قائمًا بين الحكومات والمنظّمات الحقوقية ذات الصِّلة[8]حتى ينتهي الأمر بأنْ تستقر الآراء على تعدُّدية متنافرة، ويكون قرار الحريَّة فيها نسبيًّا.. بعضهم يُلزم وبعضهم يجيز، وهكذا ينتهي التأرجح بالثَّبات على التأرجح دون استقرار على نهاية مفردة وحيدة.

من أين استقينا قراءتنا هذه لما سيحصل للبيوتيقا العلمية؟ من معرفتنا بواقع البيوتيقا الدينيَّة، فما هو مستقر عليه الحال هو اللاإجماع، وتمسُّك كل ديانة أو فرع من ديانة بما تقول فيه، وهو واقع نعدّه أصيلاً أو متجذِّرًا لما هو معروف من قطعية النُّصوص الدينيَّة.. من هنا بنينا استنتاجنا في اللاحسم فيما يتعلَّق بالبيوتيقا العلميَّة وبالشكل الذي سبق أنْ ذكرناه.

8- كمثال على ذلك، الصراع في عهد إدارة جورج بوش الابن التي فرضت قيودًا صارمة على التمويل الفدرالي لتلك الأبحاث، مرتكزة على قاعدة دينية وسياسية، وهي قيود استمرَّت طيلة ولايتي بوش الابن (2001 - 2009). ولم ترفع تلك القيود، التي لم يتوان كتَّاب وعلماء أمريكيون عن وصفها بالحمقاء، إلا مع تسلّم باراك أوباما كرسي الرِّئاسة الأمريكية، حيث اتخذت إدارته الصيف الماضي قرارًا برفع القيود المفروضة على الموازنة الفدرالية للأبحاث الطبيَّة التي تستخدم الخلايا الجذعية الجنينية البشرية. انظر: مقال الإشكاليات الأخلاقية للخلايا الجذعية، عمار سليمان علي، الثلاثاء 16 شباط (فبراير) 2010، موقع الأوان، انترنت، رابط: http://www.alawan.eoscars.net

ثانيًا: في المستوى الدينيّ وتحديدًا الصوفي لو طرح السُّؤال عن السَّبب الكامن وراء منح بعض الشخصيَّات المتألِّهة كالأنبياء والأولياء القدرة على التصرُّف بشكل يضاهي التصرُّف الإلهي، فيما يتعلَّق بالوهب أو المنع[9]، الأمر الذي يسمح بالتدخُّل والتغيير الجزئي لما هو من المفترض أن يكون طبيعيًّا أو يسير على النَّسق الطَّبيعي لكانت الإجابة متمثّلة في أنَّ الله أراد بذلك أنْ يرى صورته متمثّلة في شخصيات معينة اختارها أو اصطفاها لهذا الأمر[10].

وهذا يضمر الدَّلالة على أنَّ المستوى العلميّ ينطوي على هذه الفكرة ضمنيًّا، وهي فكرة قد لا تكون موجَّهة نحو الإله بل نحو الطبيعة، إذ من الأسئلة التي تُثار في مجال البيوتيقا العلميَّة هو إلى أي مدى يمكن السماح للعلم ومن ورائه الإنسان بالتدخل في عمل الطبيعة؟ حيث بات واضحًا أنَّ التقدُّم العلميّ في المجالات البيولوجية وغيرها أصبح على تماسّ مباشر – وليس أقل من شبه المباشر– بصميم الاختيارات التي تكوِّنها الطبيعة، حتَّى أنَّ بعضهم ذهب إلى التكهُّن بأنَّ العلم سيتمكَّن من خلق جسد جديد محميّ ومساعد من طرف الآلات أطلق عليه صفة "إنسان ما بعد الإنسان"، وهو عبارة عن كائن بيو–تكنولوجي قادر مستقبلًا على مقاومة صعوبة الحياة على هذه الأرض التي تزداد تلوّثًا باطّراد. كما ويتكهَّن بعض العلماء بظهور "إنسان بديل"، كائن "بعد–إنساني" مُحسّن هو عبارة عن مخلوق أو بالأحرى "شبه مصنوع" يكون أبعد ما يكون عن الإنسان الحاضر ماعدا احتفاظه بالعقل. يستفيد من التكنولوجيا الجديدة ليُعزِّز قدراتها العقلية والفيزيائية وقدراتها التَّحمُّليَّة، ملغيًا كلا ما هو غير مرغوب فيه، عقليًّا وجسديًّا، كالمرضِ والغباء والشَّيخوخة، ورُبَّما التَّخلُّص من الموتِ الطَّبيعيّ ذاته[11].

ونحن حين نقارن بين الإنسان بوصفه دينيًّا مضاهيًا لعمل الخالق، وبين الإنسان بوصفه علميًّا مضاهيًا لعمل الطبيعة، فإنَّنا لا نرى إلا انعكاسات لا متماثلة أو متضامرة لحقيقة واحدة، تنزع نحو تجاوز الذَّات بأيّ شكلٍ من الأشكال.

من المهم الإشارة هنا إلى أنَّ الفيلسوف الألماني يرغين هابرماس نبَّه لهذا التقابل بين الدينيّ والعلميّ فـ«أنْ يكون الإنسان بطل التطور، أو أنْ يلعب دور "الله"، كلاهما تعبير مجازيّ يشير إلى تحوُّل النَّوع ذاتيًّا، وهذا ما يبدو أنَّه سيكون في متناولنا سريعًا»[12].

وهنا تحضرُني مقولة نيتشه والتي قد تبدو في أحد جوانبها صحيحة، وهي التي يقول

9- ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: {هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ} [ص: 39]

10- الصوفي الكبير الشيخ ابن عربي من أشهر من تحدثوا عن هذا الموضوع، ومما قال عنه: « إنما كانت الخلافة لآدم "عليه السلام" دون غيره من أجناس العالم، لكون الله تعالى خلقه على صورته، فالخليفة لا بد أن يظهر فيما استخلف عليه، بصورة مستخلفه وإلا فليس بخليفة له فيهم » الفتوحات المكية، دار صادر، بيروت، ج1 ص 263، ج 2 ص 195، ج 4 ص 85.

11- للمزيد انظر مقال: الطبيعة البشرية تلك الفرية الكبرى، حميد زناز، السبت 30 كانون الثاني (يناير) 2010، موقع الأوان، انترنت.

12- يرغين هابرماس، مستقبل الطبيعة الإنسانيّة- نحو نسالة ليبراليّة، نقله إلى العربيّة: د. جورج كتوره، المكتبة الشرقيّة، بيروت، ط1، 2006، ص31.

فيها على لسان زرادشت: " الإنسان شيء يجب تجاوزه".

نحن أمام تقابل من نوع مميّز يشرحه" قانون تضامر الوجود" فكما تتحدَّث النُّصوص الدِّينيَّة عن أنواع من الجلاءات كالجلاء السمعيّ الذي يسمع فيه النبيّ من مسافات بعيدة بشكل مباشر وبلا وساطة، أو الجلاء البصريّ الذي يرى فيه أطراف الأرض كما يرى ما وراء السماء، وإنَّ هذه الجلاءات تحوّلت في المستوى العلميّ إلى تقنيات تكنولوجيّة كالموبايلات والفضائيّات التي صارت في متناول الجميع، فإنّ الحديث عن قدرات خالقية تتدخَّل في الخلايا الجذعيَّة البشريّة مثلًا، هي تضمر الدَّلالة على توسُّع هذا الأمر حتَّى يصبح في متناول الجميع.

إنَّ التقابل هنا بين الاختصاص الذَّاتيّ والتَّعميم التكنولوجيّ، بين فرد يجمع بذاته صفات الإله فيؤثّر في عمليَّة التَّخليق ليكون ممثِّلًا عن الله في العالم، وبين قدرة الإنسانيّة جمعاء على أنْ تنتج بتقنياتها اللاذاتيَّة عمليَّات تخليق تشبه ما تفعله الطبيعة؛ لتكون الإنسانيَّة بمنزلة الممثِّل عن الطبيعة. وعندنا أنَّ كليهما نمطان لا متماثلان يعكسان التَّضامر في حقيقة واحدة.

نتائج وتوقُّعات

يمكن إيجاز ما تتوقّعه هذه الورقة لمستقبل لبيوتيقا بالنّقاط أدناه:

أولًا: أنَّ منظومة البيوتيقا المنافحة عن الكرامة الإنسانيَّة ستضعف إنْ عاجلًا أو آجلًا أمام ضغوطات التقدُّم العلميّ والتطوُّر التكنولوجيّ، فضلًا عن الضغوطات الاقتصاديَّة والسياسيَّة، فتتَّجه إلى ترجيح كفّة التقدُّم العلميّ على حساب ما يندرج تحت بَند الكرامة الإنسانيَّة في الحفاظ على حقوق الأجنَّة وغيرها.

ثانيًا: بناءً على افتراضنا أنَّ كفَّة التَّقدُّم العلميّ سترجح، وأنَّ الأبحاث ستنتقل من مرحلة الاكتشاف والاختبار إلى مرحلة التطبيق، فإنَّ منظومة البيوتيقا ستنزاح خطوة إلى الأمام بأنْ تفتح أبواب التَّفكير في الحفاظ على كرامة الإنسان فيما بعد التدخُّل العلميّ، وليس كما هو الشَّأن الآن في الأشكلة من التدخُّل العلميّ.

ثالثًا: بناءً على أوّلًا وثانيًا، نعتقد أنَّ ما يوازي هذه التغيّرات في مجال البيوتيقا الدينيَّة هو تقدُّم مثير في البيوتيقا الدينيَّة وتحديدًا في الجانب الروحيّ(الصُّوفيّ) على حساب تراجع منظومات الفتاوى التقليديَّة ومرجعيّاتها المؤسَّساتيَّة.

رابعًا: نعتقد– وفقًا لحسابات مقترنة بالتفكير التضامريّ– أنَّ هذه المرحلة لن تبلغها البشريَّة قبل نهاية هذا القرن، إذ من المتوقَّع أنْ يشهد مطلع القرن الثاني والعشرين هذه القفزة أو الطفرة في التفكير البيوتيقيّ.